

الإتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري

الدكتورة
جهينة سلطان العيسى
مدرسة بقر الاجتماع

الدكتور
السيد الطنبي
أستاذ مساعد بقر الإلصقاع

أولاً : موضوع الدراسة وهدفها

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والدول النامية تتعرض لتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بالغة الحدة . وعلى الرغم من أن هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بعدد السكان ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والعناصر الثقافية ، إلا أن العامل الهام الذي يجمعها معا هو خضوعها لخبرة استعمارية تركت آثاراً هامة على بناءاتها الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كانت الدول النامية قد عاشت في الماضي في ظل السيطرة الأجنبية ، فإنها تحاول الآن - بعد حصولها على الاستقلال - تحقيق معدلات تنمية عالية حتى تتمكن من تجاوز ظروف التخلف التي فرضت عليها فرضاً .

بيد أن تحقيق التنمية يتطلب - بادئ ذي بدء - التعرف على معالم البناء الاجتماعي - الثقافي في الدول النامية بهدف رصد التغيرات التي طرأت عليه ، وتحديد إمكانية توجيه هذه التغيرات بما يخدم الأهداف القومية بوجه عام . إن كثيراً من المهتمين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يميلون إلى مناقشة العموميات الثقافية متجاهلين بذلك الخصوصيات الثقافية التي تميز كل دولة من الدول النامية . فبرغم العناصر المشتركة التي تميز هذه الدول ، إلا أن كلاً منها يشهد واقعاً ثقافياً واجتماعياً متميزاً لا يمكن تغافله . ونحن لا نستطيع إغفال الجهود التي بذلت في هذا المجال خلال العقدين الماضيين ، وإن كانت الدراسات التي أجريت تميل إلى التركيز على مجتمعات

دون غيرها . فلقد حظيت دول أمريكا اللاتينية والهند - على سبيل المثال - بقدر كبير من اهتمام العلماء الاجتماعيين سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية ، بينما لم تحظ الدول العربية - خاصة النفطية منها - على نصيبها الضروري من الاهتمام الأكاديمي .

وتمثل دول الخليج العربي حالة خاصة يتعين الاهتمام بها . فعلى الرغم من أنها تشارك الدول النامية كثيراً من خصائصها ، إلا أنها تتميز بخصوصية إجتماعية واقتصادية وثقافية وديموجرافية يجب أن تحظى بنصيبها من الدراسة . ونعني بدول الخليج العربي : المملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، والإمارات العربية المتحدة ، وعمان ، وقطر ، والبحرين . إن من أبرز التحولات التي شهدتها هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية ظهور النفط وتحول اقتصادياتها (باستثناء العراق) من الاعتماد على الرعي والغوص على اللؤلؤ وصيد السمك إلى الاعتماد على العائدات النفطية الضخمة . ومن شأن ذلك أن يدفع هذه الدول إلى الأخذ بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على النظم الاجتماعية والعناصر الثقافية المميزة لهذه الدول . والملاحظ أن جانباً كبيراً من الدراسات المعنية بدول الخليج العربي تميل إلى التركيز على التحولات الاقتصادية والتكنولوجية دون الاهتمام الضروري بالعناصر الثقافية المرتبطة بهذه التحولات . وربما استثنينا من ذلك بعض الدراسات الحديثة التي سوف نشير إلى بعض منها في موضع لاحق .

وفي ضوء هذه الاعتبارات نشأت الرغبة في إجراء هذه الدراسة . فهدفها الرئيسي هو التعرف على بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى عييتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر . ومن الواضح أن هذا الهدف مشتق من الرغبة في دراسة بعض العناصر الثقافية في مجتمع يتعرض لتحولات إجتماعية سريعة . وإذا كان بعض الدارسين يفضلون دراسة المجتمعات في أكثر صورها اتزاناً واستقراراً ، فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من منظور مخالف . إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الآن دول النفط العربية تمثل مجالاً خصباً لاختبار مدى كفاءة نظريات التغيير الاجتماعي - الثقافي وقدرتها على فهم الظروف النوعية . ولا شك أن النتائج التي يمكن

أن نتوصل إليها في هذا المجال قد تنطوي على أهمية نظرية وامبيريقية وتطبيقية في آن واحد . فمن الناحية النظرية تمثل دراسة المجتمع القطري إضافة هامة إلى النمو النظري المتراكم الذي تجمع خلال السنوات الأخيرة ، والذي يتعلق - أساساً - بنماذج مختلفة من المجتمعات المعاصرة . ومن الناحية الامبيريقية فإن الدراسة تمثل محاولة لاختبار كثير من المفاهيم والتصورات السائدة في علم الاجتماع على واقع اجتماعي له سماته الخاصة . وأخيراً فإن الأهمية التطبيقية للدراسة تتمثل في استخدام نتائجها كعطيات يمكن أن تسهم في توجيه التغير الاجتماعي نحو أهداف أكثر رشداً وفعالية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة بعض المشكلات والقضايا المتعلقة بالأسرة العربية . ويمكننا تصنيف هذا الاهتمام في ثلاث مجالات هي : البناء ، والوظيفة ، والثقافة . على أن القضية التي تعيننا هنا بدرجة أكبر ، تتمثل في القيم والاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج . فلقد أوضح بيرلسون Berelson وشتاينر Steiner أن الزواج في العالم العربي - شأنه شأن المجتمعات التقليدية - هو من الأعمال التي يسيطر عليها كبار السن (٢) . فثمة شواهد عديدة تشير إلى أن قضية زواج الفتى أو الفتاة قد تكون موضوعاً للمناقشة حتى قبل ولادتهما . وهذا يعني أن الزواج يمثل قدراً محتملاً لكل بالغ من الجنسين . ولقد أشار فولر Fuller في دراسته على قرية لبنانية إلى أن كبار السن قد يواجهون مشكلة اختيار القرينات لأبنائهم ، لكن هؤلاء الأبناء يحاولون - في نفس الوقت - التأثير على هذه العملية بإبداء آرائهم (٣) . ويبدو أن عملية الاختيار للزواج تبدو في المدينة أكثر تعقيداً منها في القرية ، وذلك بسبب ضعف الطابع الشخصي للعلاقات الاجتماعية ، فضلاً عن زيادة الفردية بوجه عام . ولقد أوضح هيراباياشي Hirabayashi وإسحاق Ishaq أن عملية الاختيار للزواج في المدن العربية تتميز بقدر من الليبرالية . ففي مدينة عمان اتضح أن خمس النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة قد شاركن في عملية اختيار قرنائهن أو بإبداء موافقتهن عليهن في مقابل ثلاثة أخماس النساء اللاتي تراوح أعمارهن فيما بين ١٥ سنة و ٣٥ سنة (٤) . وفي مسح أجري على الطلبة الجامعيين في عدة مدن بالشرق الأوسط اتضح أن الفتاة في لبنان لم تحصل فقط على مزيد من الحرية في

اختيار قرينها ، ولكنها تحررت أيضاً - وبدرجة كبيرة - من كثير من القيود التي كانت تحد من حريتها قبل ارتباطها بالزواج (٥) . وإلى هذه النتيجة توصلت سامية الساعاتي في دراستها على عينة مصرية (٦) . كذلك أوضح إبراهيم عثمان في دراسة حديثة تناولت المناطق الحضرية بالأردن أن الزواج من الأقارب يقل باستمرار . ويفسر ذلك في ضوء عوامل متعددة منها : التعليم ، ونمو المدن الكبرى ، والهجرة الاضطرارية ، فضلاً عن الاستقلال الاقتصادي للشباب من الذكور والإناث . لكن عثمان يتوصل في موضع لاحق من دراسته إلى أن ٢٧ ٪ من الزيجات في مدينة عمان تم من الأقارب و ٢٣ ٪ من نفس القرية أو المدينة و ٢٢ ٪ من منطقة الحوار و ٢٨ ٪ من خارج هذه الفئات . فلو اعتبرنا الفئات الثلاث الأولى مؤشراً على العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة ، أمكننا القول أن زيجات الأقارب أو الحيرة تعد أكثر أنماط الزواج شيوعاً في عمان (٧) . وفي تونس توصل يوراوي في دراسته التي أجراها على ١٠٨٨ أسرة تونسية إلى عدم وجود تماثل كبير فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوجين وإن كان ذلك يختلف بين المناطق الريفية والحضرية . كذلك فلقد سجلت الدراسة ذاتها أن كثيراً ما ترتفع المرأة اجتماعياً من خلال الزواج إذا ما قورنت بالرجل . فحوالي ثلاثة أرباع بنات أبناء العمال يتزوجن من عمال زراعيين ، أو من مزارعين ، أو من عمال ؛ بينما نجد حالات الزواج في الطبقة الوسطى (الحرفيين والتجار والموظفين) أكثر تنوعاً وتبايناً (٨) . أما جهيينة العيسى فقد توصلت إلى نتائج مختلفة إلى حد ما . فلقد أوضحت أن النسق القرابي في قطر يقوم على قواعد حددها العرف والدين ، بمعنى أن النسبة تكون فيها للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم . أما إذا كان الزواج من خارج نطاق العائلة ، فإنه يتجه إلى عائلة متكافئة من حيث النسب والأصل . وغالباً ما يتم الزواج في داخل أبناء العشيرة الواحدة . والملاحظ أن مركز الشخص الاقتصادي يحتل أهمية أقل من أصله القبلي فيما يتعلق بالزواج ، لأن المجتمع القطري يتكون من عدة قبائل متصلة النسب وترجع جميعها إلى الجزيرة العربية (٩) .

وهناك دراستان حديثتان نسبياً تؤيدان عموماً ما توصلت إليه جهيينة العيسى . فلقد أوضح ريتشارد أنطون في دراسة له على قرية أردنية أن الزواج من الدرجة الأولى

(أي بين أبناء العمومة) يؤدي أربعة وظائف ترتبط جميعها بالوحدة البنائية والنسب : اثنتان منهما اقتصاديتان ، بينما الثالثة سياسية والرابعة بنائية ، وأن هذه الوظائف كانت تسهم في المحافظة على الزواج القرابي والداخلي (١٠) . أما الدراسة الثانية فلقد أجراها فؤاد خوري في لبنان حيث كشف عن أن الزواج المفضل هو الزواج الذي يتم بين أبناء العمومة وذلك لتحقيق المحافظة على وحدة العائلة وثروتها . وفي ذلك تأييد لما توصل إليه ليفون مليكيان بصدد تحديد العوامل المحبذة (أو الراضية) لزواج أبناء العمومة (١١) .

ومن الواضح أن الدراسات الحديثة التي تناولت عملية الاختيار للزواج تميل إلى تأكيد وجود تحولات هامة من بينها زيادة الفردية حتى ولو أن الآباء ما يزالون يلعبون دوراً هاماً في هذا المجال . فلقد سجلت بعض الدراسات انكماش عملية استخدام الأقارب في اختيار القرين أو القرينة . وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد أشاروا إلى الدور الذي يلعبه كبار السن في الاختيار للزواج ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة - تجاهل رغبات وآراء الشباب الراغبين والمؤهلين للزواج . ولقد أوضح فولر Fuller في دراسته التي أشرنا إليها قبل قليل أن الشباب القرويين قد يحصلون على بعض الفرص كالأعياد لروية الفتيات ، مما قد يعينهم على اختيار أفضل للقرينات (١٢) . وربما شجع ذلك بروثرو Prothro ودياب Diab على القول بأن عملية الاختيار للزواج - فضلاً عن القيم المتعلقة بها - تتعرض في الوقت الراهن لتغيرات هامة أهمها منح القرينين مزيداً من حرية التصرف (١٣) .

ثانياً : المنهج والأدوات

أوضحنا في موضع سابق أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب من القطريين والقطريات . وفي ضوء هذا الهدف اختارت الدراسة المنهج المقارن كمنهج أساسي يمكن من خلاله التعرف على الاختلافات بين الحنسين فيما يتعلق بالاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج ، فضلاً عن الاختلافات الأخرى التي تظهر إلى حيز الوجود إذا ما استخدمنا بعض المتغيرات كالسن والحالة الزوجية والحنسية . . . الخ . ومن الواضح أن الدراسة ستستخدم

شكليين من المقارنات : الأولى داخلية تم داخل الفئة الواحدة ، والثانية خارجية تم بين الفئات المختلفة . ومن الطبيعي أن تمكنا هذه المقارنات من التعرف على أنماط القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى الجماعات المتماثلة والمتباينة على السواء .

أما الأداة الأساسية لجمع البيانات فتتمثل في استمارة بحث تناولت بنوداً عديدة كالسن ، ومحل الميلاد ، والسنة الدراسية ، والجنسية ، ومهنة الأب ، ومستوى تعليم الأب ، وإمكانية الحصول على الزوجة (أو الزوج) المناسبة ، وإدراك وجود عقبات تحول دون الزواج ، وتفضيل الزواج من العائلة أو من خارجها ، والسن المفضل للزوجة (أو الزوج) ، والموقف من عمل الزوجة ، والمهنة المفضلة للزوج ، وأخيراً معايير اختيار الزوجة (أو الزوج) . ولقد روعي في تصميم استمارة البحث توافر قدر ملحوظ من الاتساق الداخلي والترتيب المنطقي بين بنودها .

ولقد حصلنا على بيانات الدراسة بعد تطبيق استمارة البحث على عيّنتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر خلال عام ١٩٧٩ . أما عدد أفراد عينة الطلبة فقد بلغ ٦٠ طالباً ، في حين بلغ عدد أفراد عينة الطالبات ١٠٠ طالبة . ولقد روعي في اختيار العيّنتين مجموعة من الاعتبارات منها : الجنسية ، والعمر ، والتخصص الدراسي ، والكلية الجامعية ، والفصل الدراسي . أما التفاوت في حجم عيّنتي الدراسة فنجد له مبرراً في الحجم الأصلي للعيّنتين . فعدد الطالبات في جامعة قطر يفوق عدد الطلبة بوجه عام .

ثالثاً : الخصائص الاجتماعية لعيّنتي الدراسة

حصلت الدراسة على متوسطي أعمار كل من العيّنتين ، فاتضح أن متوسط عمر الطالبات يبلغ ١٩٫٧٣ سنة بانحراف معياري قدره ١٫٦٩ سنة . أما متوسط عمر الطلبة فيبلغ ٢١٫٢٢ سنة بانحراف معياري قدره ٢٫٠٣ سنة . ويبدو أن السبب الرئيسي لهذا التفاوت بين المتوسطين يكمن في اختلاف السنوات الدراسية لكل من العيّنتين . فلقد لوحظ أن ٥٠ ٪ من عينة الطالبات ينتمين إلى السنة الدراسية الأولى ، بينما لا نجد تمثيلاً للطلبة في هذه السنة الدراسية . وفي حدود التفاوت في الانتماء للسنوات الدراسية يمكننا تفسير ارتفاع متوسط عمر الطالبات إذا ما قورن بمتوسط عمر الطلبة . وربما أمكننا الحصول على صورة أدق لذلك إذا ما ألقينا النظر على جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

السنوات الدراسية التي ينتمي إليها أفراد العينتين

طالبات		طلبة		السنة الدراسية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٥٠	٥٠	—	—	الأولى
١٨	١٨	٥٣ر٣٣	٣٢	الثانية
١٢	١٢	٤٠ر٠٠	٢٤	الثالثة
٢٠	٢٠	٦ر٦٧	٤	الرابعة
١٠٠	١٠٠	١٠٠ر٠٠	٦٠	المجموع

وفيما يتعلق بالحالة الزوجية ، لوحظ تقارباً ملحوظاً بين أفراد العينتين . فالغالبية العظمى من الطالبات غير متزوجات (٩٤٪) في مقابل ٨٥٪ بالنسبة للطلبة . أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهم ٦٪ في مقابل ١٥٪ من الطلبة . وبالإمكان تفسير هذا التفاوت الطفيف في ضوء حقيقة انخفاض سن الزواج بالنسبة للمرأة إذا ما قورن بسن الزواج بالنسبة للرجل . كذلك يمكننا أن نلاحظ تقارباً ملحوظاً بين أفراد العينتين فيما يتعلق بالحالة المهنية . فلقد أقرت ١٠٪ من الطالبات أنهن يعملن ، في مقابل ١٣ر٣٣٪ بالنسبة للطلبة . ومن المتوقع أن تكون العائلات من الطالبات غير القطريات طالما أن هناك نسبة ملحوظة منهن ينتمن إلى جنسيات غير قطرية . فلو تأملنا جدول رقم (٢) لاحظنا أن ثلثي عينة الطالبات (٦٧٪) ينتمن إلى الجنسية القطرية في مقابل نسبة أقل للذكور (٦١ر٦٧٪) . بيد أننا نلاحظ — مع ذلك — تفاوتاً بين المجموعتين فيما يتعلق بنسبة الطلبة والطالبات البحرينيات . فنسبة الطالبات تصل إلى ١٦ر٧٧٪ في مقابل ٧٪ للطلبة . وبالإمكان تفسير ذلك في ضوء القرب الجغرافي بين دولتي قطر والبحرين ، فضلاً عن أن كلية التربية للمعلمات بجامعة قطر تمثل أقرب كلية جامعية يمكن أن تلائم الطالبات البحرينيات . وكذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة الطالبات

الفلسطينيات (١٠٪) والطلبة الفلسطينيين (٦٧ر٦٪) في ضوء حجم المجتمع الأصلي للفلسطينيين في قطر ، حيث يشكلون أقلية كبيرة نسبياً ، وأيضاً في ضوء سياسة القبول في الجامعة بالنسبة للجنسيات المختلفة .

ولقد حصلت الدراسة بعد ذلك على توزيع أفراد العينتين طبقاً لمهنة الوالد ، حيث ظهرت تفاوتات ملحوظة في هذا المجال . واستناداً إلى التصنيف المهني المستخدم في هذه الدراسة أقر ٢٢٪ من الطالبات أن آبائهن يعملن في التجارة في مقابل ٨٣٣ر٠٪.

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينتين طبقاً للجنسية

طالبات			طلبة		
النسبة المئوية	التكرار	الجنسية	النسبة المئوية	التكرار	الجنسية
٦٧	٦٧	قطرية	٦١ر٦٧	٣٧	قطري
٧	٧	بحرينية	١٦ر٧٧	١٠	بحريني
٤	٤	سعودية	—	—	سعودي
١	١	عمانية	٨ر٣٣	٥	عماني
١٠	١٠	فلسطينية	٦ر٦٧	٤	فلسطيني
٣	٣	أردنية	٥ر—	٣	أردني
٦	٦	مصرية	١ر٦٧	١	باكستاني
٢	٢	أخرى			
١٠٠	١٠٠	المجموع	١٠٠ر—	٦٠	المجموع

بالنسبة للطلبة . (انظر جدول رقم ٣) . بيد أن التفاوت الأعظم بين العينتين يكمن في وظائف الخدمة المدنية التي يعمل بها الآباء . فلقد أشار ٤٧٪ من الطالبات أن آبائهن يعملون في وظائف الخدمة المدنية ، بينما لم يشر إلى ذلك أي من الطلاب .

ويمكننا تفسير هذا الموقف - جزئياً - في ضوء حقيقة التوريث المهني التي تعني ميل بعض الآباء لتوريث مهنتهم إلى أبنائهم ، فضلاً عن أن العاملين بالوظائف المدنية يكونون أكثر ميلاً لإكساب أولادهم المؤهلات التعليمية . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة للإناث .

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لمهنة الآباء

طالبات		طلبة		مهنة الوالد
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٢٢	٢٢	٨ر٣٣	٥	تاجر
٤٧	٤٧	-	-	موظف
٦	٦	٢٦ر٦٧	١٦	حرفي
٢	٢	٢٨ر٣٠	١٧	فني
١٠	١٠	١٦ر٦٧	١٠	متقاعد
١٣	١٣	٢٠ر-	١٢	متوفي
١٠٠ر-	١٠٠	١٠٠ر-	٦٠	المجموع

ويمكننا أن نجد تأييداً جزئياً للشواهد السابقة إذا ما تعرفنا على توزيع أفراد المجموعتين طبقاً لمستوى تعليم الأب . (انظر جدول رقم ٤) . فلقد أشار ١٩٪ من الطالبات أن آباءهن قد حصلوا على مؤهلات تعليمية جامعية في مقابل ٥٪ بالنسبة للطلبة . كذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي لآباء عينة الطالبات يبدو من خلال الانخفاض النسبي للذين لم يحصلوا على أية مؤهلات تعليمية (٤١٪ بالنسبة لعينة الطالبات في مقابل ٥٦ر٦٧٪ بالنسبة لعينة الطلبة) .

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لمستوى تعليم الآباء

طالبات		طلبة		مستوى تعليم الأب
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٢٩	٢٩	٢٥ -	١٥	ابتدائي
١١	١١	١٣ ر ٣٣	٨	ثانوي
١٩	١٩	٥ -	٣	جامعي
٤١	٤١	٥٦ ر ٦٧	٣٤	بدون
١٠٠	١٠٠	١٠٠ -	٦٠	المجموع

وعلى أية حال فإن التوزيع الذي حصلنا عليه يميل إلى إبراز ارتفاع الأصول التعليمية لعينة الطالبات إذا ما قورنت بعينة الطلبة . ويبدو أن عينة الطالبات قد حققت أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً على مستوى النشأة الحضرية . فلقد أشارت الغالبية العظمى من عينة الطالبات أنهن قد نشأن في مدينة كبرى (٧٨ ٪) ، بينما لم ينشأ في مدينة كبرى من عينة الطلبة إلا أقل من النصف بقليل (٤٦ ر ٦٦ ٪) ، وفي نفس الوقت نجد النشأة الريفية (أو البدوية) تمثل خاصية اجتماعية هامة لعينة الطلبة (٥١ ر ٦٧ ٪) بينما لا تحتل أهمية تذكر بالنسبة للطالبات (١١ ٪) . ولو سلمنا بفكرة اتساق أبعاد المكانية الاجتماعية ، لاحظنا أن الأصول الاجتماعية للطالبات أعلى بشكل واضح إذا ما قورنت بالأصول الاجتماعية للطلبة . ولقد حصلت الدراسة على مزيد من الشواهد التي تؤكد هذا الاتجاه . فعند حساب متوسط دخل أسر الطالبات ، اتضح أنه يبلغ ٤٦ ر ٤٥٣٨ ريالاً قطرياً شهرياً في مقابل ٢٤ ر ٣٠٩٥ ريالاً قطرياً شهرياً ، مما يشير عموماً إلى أن أفراد عينة الطالبات قد أتبن من أصول إجتماعية - اقتصادية أعلى من تلك التي أتى منها أفراد عينة الطلبة .

جدول رقم (٥)
توزيع أفراد العينتين طبقاً لمكان الميلاد

طالبات		طلبة		محل الميلاد
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
١١	١١	٥١ر٦٧	٣١	قرية
١١	١١	١ر٦٧	١	مركز
٧٨	٧٨	٤٦ر٦٦	٢٨	مدينة كبرى
١٠٠ر	١٠٠	١٠٠ر	٦٠	المجموع

رابعاً : المعايير والقيم المرتبطة بالزواج

حاولت الدراسة في البداية التعرف على آراء أفراد العينتين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . إن مثل هذه الإمكانية تعكس لنا مدى الفرص المتاحة للحصول على القرين الملائم والتيسيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك . ويوضح لنا جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينتين طبقاً لإمكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الحنسين قد أقروا بإمكانية الحصول على القرين أو القرينة المناسبة (٧٤ ٪ عند الطالبات في مقابل ٨٦ر٦٧ ٪ عند الطلبة) ، وإن كنا نلاحظ - مع ذلك - أن هذه الإمكانية أعلى عند الطلبة منها عند الطالبات .

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لإمكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة

طالبات		طلبة		الإمكانية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٧٤	٧٤	٨٦ر٦٧	٥٢	نعم
٢٤	٢٤	١١ر٦٧	٧	لا
٢	٢	١ر٦٦	١	غير مبين
١٠٠ر	١٠٠	١٠٠ر	٦٠	المجموع

ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحاً إذا ما قارنا بين الذين نفوا هذه الإمكانية من الطلبة والطالبات (١١٦٧ في مقابل ٢٤ % على التوالي) . ومن اليسير تفسير هذا التفاوت في ضوء فكرة المبادرة بالزواج عند الرجل في مجتمع كالمجتمع القطري . إذ نجد تأكيداً ملحوظاً للدور الذي يلعبه الرجل عند الدخول في علاقة زواجية مما قد يخلق لديه إحساساً بإمكانية الحصول على الزوجة المناسبة إذا ما تمكن من الاختيار الناجح بين مميزات عديدة . ومن خلال هذا التفسير يمكن أيضاً إدراك الدلالة التي تشير إليها نسبة الطالبات اللاتي أشرن إلى عدم إمكانية الحصول على الزواج المناسب . فبسبب ضعف المبادرة والقدرة على التحكم في مختلف الظروف المحيطة بمشروع الزواج ، تجد الفتاة نفسها في موقف ضعيف نسبياً إذا ما قورن بموقف الفتى . وربما أمكننا تفسير التفاوت السابق إذا ما تعرفنا على إدراك كل من أفراد المجموعتين لوجود عقبات تحول دون الزواج (انظر جدول رقم (٧)) .

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لإدراكهم وجود عقبات تحول دون الزواج

طالبات		طلبة		العينات
%	التكرار	%	التكرار	
٣٤ر٧	٥٨	٢٠ر٢٩	٢٨	عدم وجود فرص للتعرف
١٧ر٤	٢٩	٣٣ر٣٣	٤٦	التكاليف الباهظة للزواج
١٣ر٨	٢٣	١٩ر٥٦	٢٧	إجبار الآباء على الزواج من الأقارب
١١ر٤	١٩	١٥ر٢٣	٢١	عدم التكافؤ بين الأسر
١٧ر٤	٢٩	١١ر٥٩	١٦	عدم التكافؤ بين الفتى والفتاة
٤ر٨	٨		—	أسباب أخرى
١٠٠ر—	١٦٧	١٠٠ر—	١٣٨	المجموع

ومن الواضح أن إدراك العقبات التي تحول دون الحصول على الزواج الملائم تختلف باختلاف مجموعتي الدراسة ؛ وإن كنا - مع ذلك - نلاحظ قدراً من الاتفاق بينهما حول أهمية بعض العقبات . فعلى مستوى عينة الطلاب لوحظ أن أكبر معوقات الحصول على الزوجة الملائمة تتمثل في التكاليف الباهظة للزواج (٣٣٣٣٪) وكذلك عدم وجود فرص للتعرف على الفتاة فيما قبل الزواج (٢٩ر٢٠٪) . كما أشار حوالي خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩٥٦٪) إلى مشكلة إجبار الآباء على الزواج من الأقارب . ويبدو أن إدراك الطلبة لأهمية هذه المشكلات يعكس بالفعل وجود واقع اجتماعي لا يتيح فرصاً كافية لاختلاط الحسنيين ، فضلاً عن تكفل الشاب الراغب في الزواج بجانب كبير من الالتزامات المالية الضرورية . ومن المألوف في مجتمعات الخليج العربي أن الراغب في الزواج عليه أن يواجه مشكلات مالية عديدة مصدرها ارتفاع المهور ، وتأسيس مسكن الزوجية ، فضلاً عن الضغوط الاجتماعية التي تدفع - بل وتشجع - إلى الزواج في سن مبكرة نسبياً . أما بالنسبة لعينة الطالبات فلقد لوحظ أن أكثر من ثلث العينة (٣٤٧٪) قد أشارت إلى عدم وجود فرص للتعرف على الشاب فيما قبل الزواج كأحد العقبات التي تحول دون الحصول على الزواج الملائم ، كما أشارت نسبتان متساويتان (١٧ر٤٪) إلى عقبتين هما : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم التكافؤ الثقافي بين الفتى والفتاة . ومن الواضح أن النسبة المثوية الأولى تشير إلى إدراك الطالبات - بحكم مستوى ثقافتهن - إلى مشكلة التكاليف الباهظة للزواج باعتبارهن طرفاً واعياً فيها . أما النسبة المثوية الثانية المعبرة عن عدم التكافؤ الثقافي بين الفتى والفتاة فقد تعبر عن ظروف مجتمع متحول بدأت فيه الفتاة تحس بضرورة الحصول على زوج يتمتع بنفس مستواها الثقافي ، خاصة وأن نسبة من راغبي الزواج من الشباب قد لا يعتبرون المؤهل الدراسي أو المستوى الثقافي معياراً أساسياً من معايير المكانة الاجتماعية - الاقتصادية . وهناك اتفاق واضح بين عيني الدراسة على أهمية الاختيار الحر للقرين أو القرينة . فحوالي خمس تكرارات الطلبة (١٩٥٦٪) أشارت إلى أن أحد المشكلات الأساسية التي تواجههم تتمثل في إجبار الآباء على الزواج من الأقارب في مقابل ١٣ر٨٪ بالنسبة للطالبات . وقد تبدو هذا التكرارات معبرة عن الواقع إذا ما أخذنا في اعتبارنا طبيعة التركيب الاجتماعي في

المجتمع القطري والذي يستند استناداً أساسياً إلى القبيلة ، وما تعبر عنه من التزامات وواجبات . وهذا يعني أن الزواج لا يعد مشروعاً فردياً بقدر ما يعتبر عملاً اجتماعياً بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معان . وعلى أية حال فالتكرارات التي حصلنا عليها في هذه الدراسة تميل إلى إدراك واقعي للمعوقات الفعلية التي تحول دون تحقيق الزواج الملائم وأهمها : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم وجود فرص للتعارف بين الفتى والفتاة ، فضلاً عن عدم التكافؤ الثقافي بينهما ، وأخيراً الزواج الاضطراري الذي يتمثل في إجبار الآباء أبنائهم وبناتهم على الزواج من الأقارب .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على إدراك أفراد العينتين لمدى الاشباعات المختلفة التي يحققها الزواج ، حيث اتضح تشابهاً ملحوظاً بينهم في هذا المجال . فبينما أقر ١٥ ٪ من الطالبات أنه يحقق كل الاشباعات ، أشار إلى ذلك نسبة أعلى بقليل من الطلبة (٢١٫٦٧ ٪) . بيد أن الحقيقة الأهم من ذلك هي رفض معظم أفراد العينتين لأن يكون الزواج محققاً لكل الاشباعات (٨٥ ٪ بالنسبة للطالبات و ٧٨٫٣٣ ٪ للطلبة) . وأغلب الظن أن أفراد العينتين قد ربطوا بين فكرة عدم تحقيق الزواج لكل الاشباعات بفكرة الالتزامات المختلفة التي يفرضها الزواج والتي قد تكون أحد أسباب التفكك الأسري . ومن الصعب فهم هذه الاستجابات على أنها تعني تقليلاً لأهمية الزواج كمشروع اجتماعي أو أنها تعكس إتجاهاً سلبياً نحوه . فالشيء الأقرب إلى الفهم هنا هو أن الزواج في نظر أفراد العينتين - شأنه شأن أي إنجاز اجتماعي آخر - ليس له وجه واحد يمكن النظر إليه من خلاله ، وأن الحكم عليه يتوقف على الخبرات الشخصية أكثر مما يتوقف على التأملات الذاتية .

كذلك حاولت الدراسة التعرف على رغبة أفراد العينتين فيما يتعلق بالزواج من العائلة أو من خارجها . ولقد اتضح أن نسبة مثوية كبيرة من الطالبات (٦٧ ٪) تفضل الزواج من خارج العائلة ، وأن نسبة مثوية مقاربة (٦٣٫٣٣ ٪) من الطلبة تفضل ذلك أيضاً . (انظر جدول رقم ٨) . أما الطالبات اللاتي رفضن الزواج من العائلة فقد بلغت نسبتهم ٣٣ ٪ في مقابل ٣٦٫٦٧ بالنسبة للطلبة . وتشير

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لتفضيل الزواج من العائلة أو من خارجها

طالبات		طلبة		تفضيل الزواج
%	التكرار	%	التكرار	
٣٣	٣٣	٣٦٫٦٧	٢٢	من العائلة
٦٧	٦٧	٦٣٫٣٣	٣٨	من خارج العائلة
١٠٠-	١٠٠	١٠٠-	٦٠	المجموع

هذه النسب المثوية إلى إتجاه سائد لدى أفراد العينتين وهو عدم التقييد بالزواج من داخل العائلة ، وهو إتجاه يتعارض مع النسق القيمي السائد الذي يشق وجوده من طبيعة التنظيم القبلي في قطر . ونحن لا نزعم أن يكون هذا الإتجاه مميزاً لكل الشباب القطري . إذ من المؤكد أن التعليم الجامعي بما يتيح من نظرة عالمية ومن إحساس بالنسبية يمثل عاملاً وسيطاً في تشكيل هذا الإتجاه . وعلى الرغم من أن هناك فارقاً كبيراً بين الإتجاه والسلوك ، أو بين ما هو مثالي وما هو واقعي ، فإن الشيء الواضح هنا هو أن ثمة إتجاهاً ملحوظاً لدى الطلبة والطالبات يميل إلى تحبيذ الزواج من خارج العائلة أو بلغة علم الاجتماع الزواج « الاغترابي » . ومن الصعب فهم هذا الإتجاه بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها دولة قطر منذ اكتشاف النفط وإنتاجه على نحو تجاري ، وما ترتب على ذلك من مشروعات تنموية كان أحد أبعادها توافر هجرات مكثفة من مختلف الدول العربية والأوربية . ومن الطبيعي أن يصاحب ذلك إحساس ملحوظ بالهوية ورغبة قوية في الاستقلال والتعبير عن الذات .

وإذا كان الطلبة والطالبات قد أبدوا إتجاهات إيجابية نحو الزواج من خارج العائلة ، إلا أنهم - في نفس الوقت - قد أبدوا تحفظات على الزواج من خارج قطر .

فحينما حصلنا على توزيع أفراد العينتين طبقاً لرغبتهم في الزواج من قطري أو من قطرية ، وجدنا أن أكثر من نصف الطلبة (٥٥ ٪) قد فضلوا الزواج من قطرية ، بينما فضلت ٥٩ ٪ من الطالبات الزواج من قطري (انظر جدول رقم ٩) . لكن البيانات التي يتضمنها الجدول تشير بالإضافة إلى ذلك إلى موقف كل أفراد العينة

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينتين طبقاً لجنسية القرين أو القرينة المفضلة

طالبات		طلبة		جنسية القرينة المفضلة
٪	التكرار	٪	التكرار	
٥٩	٥٩	٥٥	٣٣	قطرية
١٧	١٧	٢٨ر٣٣	١٧	خليجية
٢٤	٢٤	١٣ر٣٣	٨	عربية غير خليجية
—	—	٣ر٣٣	٢	أجنبية
١٠٠ر—	١٠٠	١٠٠ر—	٦٠	المجموع

من جنسية القرين أو القرينة . فلقد أبدى ٢٨ر٣٣ ٪ من الطلبة رغبتهم في الزواج من خليجية في مقابل ١٧ ٪ بالنسبة للطالبات اللاتي يرغبن في الزواج من خليجي . أما الطلبة الذين فضلن الزواج من عربية غير خليجية فقد بلغت نسبتهم ١٣ر٣٣ ٪ في مقابل ٢٤ ٪ بالنسبة للطالبات اللاتي يفضلن الزواج من عربي غير خليجي . ويتفق الطلبة والطالبات تقريباً على عدم تفضيل قرينة أو قرين أجنبي . وبنظرة أكثر شمولاً يتضح لنا تشابهاً كبيراً بين موقف الطلبة والطالبات من الزواج من قرينة أو قرين قطري أو خليجي . ففيما تتعلق بالطلبة تصل هذه النسبة إلى ٧٣ر٣٣ ٪ في مقابل ٧٦ ٪ بالنسبة للطالبات .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على سن الزواج المفضل لدى العينتين ، حيث اتضح أن الغالبية العظمى من الطلبة (٧٥ ٪) يفضلون الاقتران من زوجة تصغرهم سناً ، بينما أشار فقط ٢٥ ٪ منهم إلى رغبتهم في الاقتران من زوجة تماثلهم سناً . (انظر الجدول رقم ١٠) . ومن الواضح أن إتجاه الطلبة نحو عمر الزوجة المفضل

جدول رقم (١٠)

السن المفضل للزوج أو للزوجة لدى أفراد العينتين

طالبات		طلبة		سن الزوجة المفضل
٪	التكرار	٪	التكرار	
—	—	٧٥	٤٥	أصغر سناً
٦	٦	٢٥	١٥	سن مماثل
٩٤	٩٤	—	—	أكبر سناً
١٠٠	١٠٠	—	٦٠	المجموع

يتسق عموماً مع النظرة العامة الشائعة التي تميل إلى تفضيل أن يكون الزوج أكبر من زوجته بعدة سنوات . ومع ذلك فإن الاستجابات التي عبر عنها ربع أفراد عينة الطلبة (٢٥ ٪) تعكس موقفاً مختلفاً ، حيث فضلوا الزواج من قرينات يماثلنهم في العمر . وليس من المستبعد أن يكون هؤلاء الطلبة قد أبدوا تفهماً للظروف الاجتماعية والتعليمية التي تمر بها المرأة في العالم العربي ، حيث نجد ميلاً متزايداً نحو تعليم الإناث ، مما قد يرفع من سن زواجهن . وفضلاً عن ذلك فإن تفضيل زواج الشاب من فتاة تماثله في العمر قد يعني ضمناً توفير ظروف النضج الشخصي للفتاة ، وزيادة قدرتها على مواجهة ظروف الحياة . وفي الوقت الذي يبدي فيه الطلبة قدراً معيناً من الاهتمام بتقارب عمر كل من الزوجة والزوج ، نجد الطالبات يملن إلى تفضيل الفارق الزمني بينهما ، بمعنى ضرورة أن يكبر الزوج زوجته بعدة سنوات . ولقد أشارت إلى ذلك

٩٦ ٪ من عينة الطالبات . ومن اليسير فهم دلالة هذه النسبة المثوية . ففي مجتمعات الخليج العربي ينظر إلى الشاب من زاوية النضج الشخصي ، وقدرته على مواجهة الحياة الأسرية ، بما يتطلبه ذلك من التزامات اقتصادية واجتماعية . ومع أننا لم نحصل على شواهد إحصائية تعبر عن مدى الفارق الزمني بين سن الزوجين في نظر الطالبات ، إلا أن من المحقق أنهن قد قصدن التعبير عن الالتزامات المختلفة التي يتحملها الشاب والتي قد تؤدي إلى تأخر سن زواجهم إذا ما قورن بسن زواج الفتيات .

وتمثل المهنة المفضلة للزوج والزوجة أحد المعايير الهامة للزواج . فلقد حصلت الدراسة على توزيعين : الأول يعبر عن موقف عينة الطلبة من عمل الزوجة ، والثاني يعبر عن موقف عينة الطالبات من مهنة الزوج المفضلة . ففيما يتعلق بالموقف الأول لوحظ أن ثلثي الطلبة (٦٦ر٦٧ ٪) قد عبروا عن عدم رغبتهم في عمل زوجاتهم حالما يتزوجون . أما الثلث الباقي منهم (٣٣ر٣٣ ٪) فقد أبدوا موافقتهم على التحاق زوجاتهم بإحدى المهن . (انظر جدول رقم ١١) . ومن الواضح أن نسبة كبيرة من الطلاب ما تزال تعتقد أن عمل الزوجة خارج المنزل يتعارض مع الحياة الأسرية المستقرة التي تعني في نظرهم إتجاه طاقات الرجل نحو الخارج (الحياة المهنية) بينما

جدول رقم (١١)

موقف الطلبة من عمل الزوجات

موقف الطلبة	التكرار	٪
تعمل	٢٠	٣٣ر٣٣
لا تعمل	٤٠	٦٦ر٦٧
المجموع	٦٠	١٠٠ر-

تتجه طاقات المرأة نحو الداخل (الحياة الأسرية) . ومن المؤلف أن موقف الرجل من عمل المرأة يتوقف على ظروف ومراحل التطور الاجتماعي - الاقتصادي .

ولو تأملنا الإطار البنائي لمجتمعات الخليج العربي نجده لا يزال يؤكد نمطاً من تقسيم العمل بمقتضاه تميل المرأة إلى الاهتمام بالشئون المنزلية كإعداد الطعام ، وتربية الأطفال ، والإشراف على أمور المسكن عموماً ؛ بينما يتجه الرجل إلى الاهتمام بشئون العالم الخارجي وتوفير الشروط أو الظروف المادية اللازمة لاستقرار الأسرة ودوامها . ويرتبط ذلك بمحددات الدور الوظيفي للزوجة في المجتمع القطري . وعلى الرغم من أن دولة قطر قد شهدت خلال السنوات الماضية تحولات هامة فيما يتعلق بتعليم الإناث والانفتاح على العالم الخارجي نتيجة لمشروعات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، إلا أن تغير الاتجاهات نحو عمل المرأة لا يحدث - عادة - قبل مرور فترة معينة يمكن خلالها استيعاب المواقف والظروف الجديدة . وبرغم ذلك كله فلقد أقرت ثلاث أفراد عينة الطلبة أنهم يفضلون الزواج من فتيات عاملات . ولا يعني ذلك - بطبيعة الحال - أن تغيراً كبيراً قد طرأ على دور المرأة وعلاقتها بالرجل ، بقدر ما يعني توفير ظروف مادية أكثر استقراراً للأسرة .

أما التوزيع الثاني الذي حصلنا عليه فيتعلق بمهنة الزوج المفضلة لدى عينة الطالبات (انظر جدول رقم ١٢) . وقبل أن نتناول بالتحليل الشواهد الاحصائية المعبرة عن ذلك يتعين الإشارة إلى أننا لم نعتمد على التصنيفات المهنية الشائعة في الكتابات

جدول رقم (١٢)

المهنة المفضلة للزوج كما عبرت عنها عينة الطالبات

المهنة المفضلة	التكرار	%
فنية عليا	٦١	٦١
إدارية وكتابية	١٥	١٥
التجارة	١٤	١٤
دون تحديد	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

السوسيولوجية ، بل حاولنا الحصول على المهن المفضلة للزوج كما عبرت عنها الطالبات ، ثم قمنا بتصنيفها في شكل عائلات أو مجموعات مهنية . وربما كانت هذه الطريقة الاميريكية أكثر ملائمة عند دراسة مجتمعات متغيرة تتعرض لمرحلة التكوين والشكل كالمجتمع القطري . والملاحظ أن نسبة كبيرة من الطالبات (٦١ ٪) قد فضلن الزواج من أصحاب المهن الفنية العليا كالأطباء والمهندسين والمحاسبين . وإذا ما أخذنا في الاعتبار الشروط الضرورية للالتحاق بالمهن الفنية العليا ، وجدنا أن الطالبات قد فضلن شرط التعليم الجامعي والالتحاق بمهنة تلقى قدراً كبيراً من الاعتراف والتقدير عند تحديد نوعية القرين ، ومن ثم لا ترتبط بالنسب أو الأصل الاجتماعي ، وهو من المعايير الأساسية للزواج في المجتمعات التقليدية .

ومن الواضح أن الطالبات قد أردن بذلك التعبير عن الرغبة في الحصول على أزواج يماثلهن في المؤهلات الجامعية على الأقل ، مما يعني توافر التجانس أو التكافؤ الفكري الضروري للحياة الأسرية . وفضلاً عن ذلك فإن الالتحاق بالمهنة الفنية العليا في قطر يضمن للشخص مستوى معقولاً من الدخل بحكم نظام الأجور السائد . ومن هذه الزاوية يمكن القول إن اختيار الطالبات لأزواج ينتمون إلى المهن الفنية العليا إنما يعني تحقيق أكبر قدر من التجانس الفكري والاستقرار الاقتصادي والاعتراف الاجتماعي . أما اللائي أشرن إلى تفضيل الزواج من ذوي المهن الإدارية والكتابية (١٥ ٪) فلقد عبرن عن مستوى طموح أقل ، وإن كان لا يعني - بالضرورة - التخلي عن المؤهل الجامعي كأحد مواصفات القرين . وفضلاً عن ذلك نجد نسبة مئوية ضئيلة - ولكنها معبرة - من الطالبات تعبر عن رغبتها في اختيار قرين يمارس التجارة . وطالما أن النشاط التجاري في قطر يمثل أحد الأنشطة الاقتصادية التي تضمن تحقيق أرباح عالية ، وبالتالي مستوى معيشي أفضل ، فمن الطبيعي أن تميل بعض الطالبات إلى تفضيل هذا الاختيار . ولا نستطيع أن نستنتج من ذلك استبعاد الطالبات لفكرة المؤهل الدراسي أو الجامعي للقرين الذي يعمل بالتجارة ، إذ ليس هناك تعارضاً بين العمل والتجارة والحصول على المؤهل الدراسي على الأقل من حيث المبدأ .

وتمثل قيم الانجاب أحد المظاهر الأساسية لبناء الأسرة . ولقد حصلت الدراسة

على متوسطي عدد الأطفال المراد انجابهم ، وكذلك متوسطي عدد الأطفال المتوقع انجابهم وذلك بالنسبة لعيني الدراسة . ولقد لوحظ أن التفاوت بين أفراد العيتين فيما يتعلق بمتوسط عدد الأطفال المراد انجابهم وكذلك المتوقع انجابهم كان أكثر وضوحاً من التفاوت بينهما فيما يتعلق بكل خاصية على حدة ، أي توقع الانجاب والرغبة في الانجاب . فبالنسبة لعينة الطلبة كان متوسط الأطفال المراد انجابهم ٣٩٨ ر ٣ طفلاً بانحراف معياري قدره ٣٩١ ر ١ طفلاً ، في مقابل متوسط قدره ٣٤٣ ر ٣ طفلاً بانحراف معياري قدره ٥٦ ر ١ طفلاً بالنسبة لعينة الطالبات . أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الأطفال المتوقع انجابهم بالنسبة لعينة الطلبة فقد بلغ ٤٤ ر ٤ طفلاً بانحراف معياري قدره ٥٥ ر ١ طفلاً في مقابل متوسط ١٤ ر ٤ طفلاً وانحراف معياري قدره ٦١ ر ١ طفلاً بالنسبة لعينة الطالبات . ومن خلال هذه المتوسطات يمكننا أن نتوصل إلى نتيجتين هامتين : الأولى أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين الرغبة في الانجاب وتوقع الانجاب ، إذ أن التوقع بالنسبة لأفراد العيتين أعلى من الرغبة الفعلية . أما النتيجة الثانية فهي أن متوسط حجم الأسرة كما عبر عنه أفراد العيتين أقل عموماً من المتوسط العام في دولة قطر ، على الرغم من أننا لا نملك شواهد إحصائية مؤكدة في هذا المجال . وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السكانية المعاصرة التي تميل إلى تأكيد العلاقة السلبية بين حجم الأسرة وارتفاع مستوى التعليم . ويتعين علينا أن نلاحظ أيضاً الإطار الاجتماعي والثقافي الذي عبر من خلاله أفراد العيتين عن إيجابياتهم نحو قضية الانجاب وبالتالي حجم الأسرة . ففي قطر نلمس تشجيعاً - صريحاً أو ضمناً - على زيادة الانجاب بسبب الحاجة المتزايدة إلى السكان لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، فضلاً عن أن زيادة الانجاب تجد تدعيماً وسنداً من القيم الدينية السائدة التي تمثل أحد الجوانب المعيارية الهامة في المجتمع القطري .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على معايير اختيار القرين والقرينة لدى أفراد عيني الدراسة . والإجراء الذي اتبع في هذا المجال يتمثل في الحصول على تفضيلاتهم النسبية لمعايير اختيار القرين أو القرينة . ومن الطبيعي أن تشابه معظم هذه المعايير بالنسبة للمجموعتين ، وإن كانت استمارة البحث قد تضمنت بعض المعايير

المميزة لكل من عيني الطلبة والطالبات . فمن معايير الاختيار المشتركة : الأخلاق ، والثقافة ، والتعليم ، والتدين ، والمال ، والنسب ، والسن . أما بالنسبة لاستمارة الطالبات فقد أضيف إليها بعض المعايير الأخرى كالشخصية ، والوظيفة ، والوسامة . وفيما يتعلق باستمارة الطلبة فقد أضيف إليها إلى جانب المعايير السبع المشتركة السابقة : استقلال الشخصية والحاذبية والجمال . ومن الطبيعي أن تعكس هذه الاختلافات في معايير اختيار القرين الفروق النوعية بين الحنسين . وكان على الطلبة والطالبات عند تقديم استجاباتهم أن يرتبوا معايير القرين أو القرينة ترتيباً تنازلياً ، بمعنى أن يحصل أهم معيار على رقم (١) وأن يحصل أقل المعايير أهمية على رقم (١٠) . وفي حدود هذه الملاحظات المنهجية يمكننا تناول أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا المجال .

فالملاحظ أن الطلبة يميلون عند تحديد معايير اختيارهم لقريناتهم التأكيد على بعض الصفات أهمها : الأخلاق ، والتدين ، والثقافة ، والتعليم ، والجمال ، ثم يقل تأكيدهم لصفات أخرى مثل : المال ، والنسب ، والسن ، واستقلال الشخصية ، والوسامة . فالذين وضعوا معيار التدين في المرتبة الأولى بين معايير اختيار الزوجة تصل نسبتهم إلى ٤٨ ٪ ، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالنسب الأخرى . أما الذين منحوا معيار الأخلاق المرتبة الثانية فقد بلغوا ٤٠ ٪ في مقابل معيار الجمال الذي حصل على المرتبة الثالثة لدى ٣٠ ٪ . أما التعليم فقد حصل على المرتبة الخامسة لدى ٣٣ و ٢٣ ٪ ، ثم نجد الثقافة تشكل المرتبة الرابعة كما عبر عن ذلك ٣٠ ٪ من أفراد العينة . وفي مقابل ذلك نجد الطلبة لا يميلون إلى تأكيد معايير معينة عند اختيار قريناتهم . من ذلك المال (المرتبة العاشرة بنسبة ٥٠ ٪) ، والنسب (المرتبة الثامنة بنسبة ٢٠ ٪) ، والسن (المرتبة السادسة بنسبة ٣١ و ٦٦ ٪) واستقلال الشخصية (المرتبة التاسعة بنسبة ٢١ و ٦٦ ٪) ، والحاذبية (المرتبة التاسعة بنسبة ٢١ و ٦٦ ٪) . ومن الواضح أن الطلاب يميلون في اختياراتهم لقريناتهم تأكيد المعايير المتعلقة بسمات الشخصية المكتسبة أكثر من تأكيدهم لسمات الشخصية الموروثة . وإذا ما استخدمنا المفاهيم الحديثة لعلم الاجتماع قلنا ، أن ثمة تأكيداً لمعايير الانجاز على حساب معايير العزو (تأكيد التدين والتعليم والثقافة والأخلاق في مقابل المال والنسب والسن والوسامة) ،

ولا شك أن المعايير التي أكدها الطلبة تعكس قدراً كبيراً من الاتساق فيما بينها ، مما يعني تبلور الاتجاهات والقيم المتعلقة بالاختيار الزواجي . بيد أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى نقطة أخرى هي أن التأكيد على الجوانب الأخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار الزوجة يعكس لدى الشاب معاني محددة . فالتدين والأخلاق هما بمثابة أداتين لضبط السلوك والتنبؤ به ، كما أن التعليم والثقافة هما وسيلتان للاتصال والتفاهم وتحقيق التجانس الفكري .

أما الطالبات فقد عبرن عند اختيارهن لأزواجهن عن اتجاهات قريبة إلى حد ما لتلك التي عبر عنها الطلاب عند تحديدهم لمعايير زوجاتهم . ويمكننا التمييز بين مجموعتين من معايير اختيار الأزواج لدى الطالبات : الأولى ذات أولوية وأهمية خاصة : الأخلاق (المرتبة الثانية بنسبة ٥٢٪) ، والتدين (المرتبة الأولى بنسبة ٤٨٪) ، والشخصية (المرتبتين الثانية والثالثة بنسبتين متكافئتين هما ٢٤٪) ، والثقافة (المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨٪) ، والسن (المرتبة الخامسة بنسبة ٢٦٪) . أما المجموعة الثانية من معايير الزواج لدى الطالبات فهي ذات أهمية ثانوية : المال (المرتبة العاشرة بنسبة ٣٧٪) ، والنسب (المرتبة السابعة بنسبة ١٩٪) ، ووظيفة الزوج (المرتبة السابعة بنسبة ٢٥٪ وكذلك الثامنة بنسبة ٢٢٪) ، وأخيراً الوسامة (المرتبة التاسعة بنسبة ٢٢٪) . ومرة أخرى نلمس تأكيداً للمعايير الأخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار القرين ، كما نلاحظ ميلاً لعدم إبراز المعايير المتعلقة بالأصول الاجتماعية أو الطبقيّة كالمال والنسب أو حتى الرمزية كالوسامة . وإذا كنا نلاحظ اختلافاً بين مجموعتي الدراسة في تفاصيل الاختيار للزواج ، إلا أن ذلك لا يتعارض مع النتيجة الأساسية التي تشير إليها هذه الشواهد وهي أن معايير الزواج لدى العينتين تميل إلى الاعتماد على تأكيد الجوانب التي يحققها الشخص أكثر مما تميل إلى تأكيد تلك التي يرثها أو يحصل عليها من خلال انتماءاته الطبقيّة أو الاجتماعية عموماً . إن مثل هذه النتائج تشير - للوهلة الأولى - أن ثمة تحولات هامة تطرأ على اتجاهات وقيم الشباب القطري على الأقل فيما يتعلق بالزواج . وقد تبدو هذه التحولات هامة إذا ما حللنا النسق القيمي السائد في المجتمع القطري والذي تشكل فيه التنظيمات القبلية أساساً هاماً من أسسه البنائية .

ولا نستطيع أن نعزل هذه الاتجاهات والقيم التي لمسناها لدى أفراد العيتين عن التحولات التي يشهدها المجتمع القطري خلال السنوات الأخيرة . وربما استطعنا إلقاء الضوء على هذه النقطة في مناقشتنا للنتائج .

رابعاً : مناقشة النتائج

في ضوء الشواهد الامبيريقية التي توصلت إليها الدراسة يمكننا مناقشة الدلالات النظرية التي تشير إليها . ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال ظهور وعي قوي لدى أفراد العيتين بقضية الاختيار للزواج والمشكلات المرتبطة بها . ولقد يبدو هذا الوعي من خلال التساؤلات الأساسية التي طرحتها الدراسة على أفراد العيتين . ففيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون الزواج أشار ٣٣ر٣٣٪ من الطلبة و ١٧ر٤٪ من الطالبات إلى التكاليف الباهظة للزواج ، كما أشار ٢٩ر٢٠٪ من الطلبة و ٣٤ر٧٪ من الطالبات إلى عدم وجود فرص للتعارف بين الجنسين . ومن الواضح أن هذه الاستجابات تعني - للوهلة الأولى - ضرورة تخليص عملية الزواج من القيود المالية المفروضة عليها ، وإتاحة الفرص الاجتماعية التي تساعد على اختيار أفضل للقرناء والقرينات . ومن الشواهد الهامة التي تدعم ذلك موقف أفراد العيتين من الزواج من العائلة . فلقد أقر ٦٧ر٣٦٪ من الطلبة الزواج من عائلاتهم في مقابل ٦٣ر٣٣٪ من خارج عائلاتهم ، في مقابل ٣٣٪ و ٦٧٪ بالنسبة للطالبات . إن ذلك يعني إتجاهاً قوياً نحو إحداث تحول هام في معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطري ، الذي تحتل فيه العائلة أو القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعي ، أو بعبارة أخرى يعني توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج . ونحن لا نزعمر وجود هذه الاتجاهات - - وبنفس القوة - لدى مختلف جماعات المجتمع القطري . إذ أن عيني الدراسة لهما خصائصهما الفريدة . لكننا لا نستطيع - في نفس الوقت - تجاهل احتمالات التغيير التي تحملها هذه الاتجاهات . ومرة أخرى نلمس هذه الاتجاهات عندما أقر ٥٥٪ من الطلبة الرغبة في الزواج من قطرية بينما أقر ٤٥٪ منهم الرغبة في الزواج من غير قطرية . أما النسبتان المعبرتان عن الطالبات فهما ٥٩٪ و ٤١٪ على التوالي . إن ذلك يمثل تدعيماً لما أشرنا إليه قبل قليل من أن إتجاهات الطلبة

والطالبات تميل إلى تحرير الزواج من التزامات القبيلة بدرجة كبيرة والحسبية بدرجة أقل . إذ أننا نلمس بعد ذلك تفضيلاً - إن لم يكن إجماعاً - على توسيع نطاق الاختيار للزواج ليشمل دول الخليج بأسرها (٧٣٣ر٣٣٪ بالنسبة للطلبة في مقابل ٧٦٪ بالنسبة للطالبات) . ومن الطبيعي أن يؤكد ذلك الاستنتاج الذي توصلنا إليه من أن عيني الدراسة (اللتان يمثلان صفوة في دور التكوين) يميلان إلى تأكيد البعد الفردي أو الشخصي في عملية الاختيار للزواج فضلاً عن توسيع مدى هذا الاختيار .

ولدينا بعد ذلك من الشواهد ما يعبر عن وجود نظرة ليبرالية نامية لدى أفراد الجنسين نحو بعضهما البعض . فلقد أقر ٣٣ر٣٣٪ من الطلبة إتجاهاً إيجابياً نحو عمل زوجاتهم . وعلى الرغم من أن هذه النسبة المثوية قد لا تبدو كبيرة في حد ذاتها ، إلا أنها تعكس نظرة ليبرالية في ضوء الدور التقليدي الذي تلعبه المرأة القطرية والمتمثل أساساً في الاهتمام بشئون المنزل وتربية الأبناء . أما الطالبات فقد عبرن بدورهن عن إتجاهات ليبرالية حينما أشرن إلى المهن التي يفضلنها لأزواجهن . فلقد أشارت ٦١٪ منهن إلى المهن الفنية العليا في مقابل ١٥٪ للمهن الكتابية و ١٤٪ للتجارة . ولو أخذنا في إعتبارنا طبيعة المهن الفنية العليا ومتطلباتها ، لاحظنا تأكيداً كبيراً على المعرفة الفنية التي يجب أن يتمتع بها الزوج وما يرتبط بذلك من ثقافة خاصة . ولعل في انخفاض نسبة الطالبات اللاتي فضلن أزواجاً يعملن في التجارة (١٤٪) ما يدعم ذلك إلى حد كبير . ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الاتجاهات على معايير اختيار الزواج لدى الطلبة والطالبات حيث نلمس تقارباً ملحوظاً بينهما . . فثمة تأكيد واضح على الأخلاق والتدين والثقافة والتعليم والحمال ، بينما نجد تأكيداً أقل على المال والنسب والسن واستقلال الشخصية والوسامة . وعلى الرغم من أن هذه المعايير قد لا تشكل نمطاً متميزاً ، إلا أنها تشير - في نفس الوقت - إلى إتجاه واضح نحو تحرير الاختيار للزواج من قيم وتقاليد قد تخضع للمناقشة وإعادة النظر فيها .

ومن الواضح أن نتائج هذه الدراسة تفرض علينا النظر في بعض التصورات الشائعة المتعلقة بالأسرة والزواج في المجتمعات التقليدية . فإذا كانت هذه النتائج تعني إتجاهات قوية نحو الفردية ، فإن الكتابات التي تؤكد الطابع القوي للاتجاهات الجمعية في المجتمعات التقليدية تصبح عرضة للجدل . والواقع أن تسجيل مظاهر

التحول الاجتماعي فيما يتعلق بقضية الزواج هو - بحذ ذاته - مصدر من مصادر الشك في الدراسات التي تذهب إلى أن الاستاتيكية هي أحد الملامح الهامة للمجتمع التقليدي . ومن هذا المنطلق فإن دراستنا تتفق مع بعض الدراسات المعاصرة التي تؤكد وجود تغيرات هامة تتعرض لها النظم الاجتماعية في دول الشرق الأوسط وعلى الأخص الأسرة والقراية والزواج (١٤) .

وفي ختام هذه المناقشة نجد من الضروري الإشارة إلى بعض القضايا النظرية والمنهجية التي يتعين الاهتمام بها عند دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالأسرة في مجتمعات الخليج العربي . فعلى الرغم من أن هناك محاولات حديثة قد بدأت تهتم بالأسرة في هذه المجتمعات ، إلا أنها لا تزال قليلة للغاية ، كما أنها تعكس اهتماماً فردياً خالصاً . ومن الضروري في دراسة الأسرة تتبع الظواهر والمشكلات سواء على المستوى التاريخي أو المكاني ، وأن تنطلق هذه الدراسة من منظور أكثر رحابة يأخذ في إعتباره التحولات التاريخية والأوضاع الراهنة والتطورات المستقبلية . أن ذلك يمكننا في المدى القريب من صياغة إطار نظري يمكننا من دراسة الواقع الأسري في مجتمعات الخليج العربي . ذلك أن الأسرة في هذه المجتمعات تتعرض لتغيرات سريعة وعميقة : إما آتية من الخارج بفضل الهجرة ووسائل الاتصال المتطورة ، أو صادرة عن الداخل نتيجة للتفاعلات المعقدة الناجمة عن محاولات التكيف مع الواقع الجديد . وتتبقى بعد ذلك عدة تساؤلات يتعين على الدراسات المقبلة الإجابة عليها . من ذلك : كيف تواجه الأسرة الخليجية التغيرات التي تتعرض لها ؟ ما هي ميكانزمات ووسائل مواجهة هذه التغيرات ؟ ما هي صور التفكك الأسري وكيفية مواجهتها ؟ وما هو الدور الذي تلعبه الجماعات القراية في المحافظة على الأسرة وصيانتها ؟ وكيف تحل تقاليد أسرية جديدة محل أخرى قديمة ؟ وما هي التفسيرات المختلفة التي تقدم للتحولات التي تطرأ على الأسرة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأجيال المختلفة في النظر إلى المشكلات الأسرية ؟ وما هو الدور الذي تلعبه القيم الدينية والأخلاقية في مواجهة التغيرات التي تطرأ على الأسرة ؟ إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تمكننا من صياغة أحكام أكثر صدقاً عن واقع الأسرة في مجتمعات الخليج العربي والتغيرات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها .

المراجع

- (١) جهينة العيسى ، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ وما بعدها .
- (٢) Berelson, B., Steiner, G., Human Behavior : An Inventory of Scientific Findings, New York: Harcourt, Brace World, 1964.
- (٣) Fuller, A., Buarij : Portrait of a Lebanese Muslim Village : Harvard Middle East Monographs, No. 6. Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1961.
- (٤) Hirabayashi, G., Ishaq, May, "Social Change in Jordan: A Quantitative approach in a non-census area" American Journal of Sociology, Vol. 64, 1958, PP. 36-40.
- (٥) Prothro, T., Diab, L., Changing Family Patterns in the Arab East, American University of Beirut, 1974.
- (٦) سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
- (٧) إبراهيم عثمان ، البناء الأسري المتغير في حضر الأردن ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .
- (٨) عبد الحميد يوراوي ، اختيار الزواج : بحث دراسي عن الأصليين الاجتماعي والثقافي للزوجين التونسيين ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .
- (٩) جهينة العيسى ، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، وانظر كذلك :

Melikian, L., Al-Easa, J., Some Predictions about the Qatari Family, in the Family in the Moslem World, edited by Sing, Forthcoming, 1980.

(10) Antoun, R., Arab Village, Indiana University Press, Bloomington, London, 1972, P. 139.

(11) Khuri, F., Parellel Cousin Marriage Reconsidered: A Middle Eastern Practice that nullifies the Effect of Marriage on the Intensity of the Family Relationships, Man Vol. 5, No. 4. December, 1970, P P. 597, 618.

(12) Fuller, A., op. cit.

(13) Prothro, T., Diab, L., op. Cit; P. 30.

(14) Ibid; P. 41 Passim; Hirabayashi, G. Ishaq, May, op. cit, Melikian, L., Al Easa, J., op. cit.